آفاق

ملحق أسبوعي يصدر عن صحيفة 14 أكتوبر مرتين في الشهر مؤقتاً بالتنسيق مع مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية

الثلاثاء - 15 فبراير 2011 - العدد 15085

Tuesday -15 February 2011 - Issue 15085

جهود الحكومة اليمنية في تنظيم حمل الأسلحة والحد من انتشارها

الدوافع ، السياسات ، المعوقات

عايش علي عواس

عن مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية ، وضمن سلسلة " دراسات استراتيجية " ، صدر الكتاب (جهود الحكومة اليمنية في تنظيم حمل الأسلحة والحد من انتشارها " الدوافع ، السياسات ، المعوقات ") ، للباحث ، عايش علي عواس .

الدراسة موضوع الكتاب ، تأتي على خلفية ما أبدته الحكومة اليمنية ، مع بداية تسعينات القرن العشرين ، من شيءٍ من الإهتمام ، بظاهرة حمل الأسلحة وانتشارها ، والذي تراءى من خلال إصدار قانون تنظيم حمل الأسلحة والذخائر والإتجار بها ، في العام 1992م ، قبل أن يأخذ ذلك الإهتمام طابع الجدية ، مع العام 2007م ، بجملة من الخطوات التنفيذية الهادفة إلى حظر الحمل والحد من الإنتشار .

على خلفية ذلك ، فإن الدراسة ، والتي تتحدد أهميتها ، تبعاً للخطورة المتزايدة ، لظاهرة انتشار السلاح ، على أمن واستقرار المجتمع ، تبحث عن العوامل التي دفعت الحكومة للتحرك بهذا الشأن ، في هذا التوقيت بالذات 1992 ـ 2008 ، ثم ما الإجراءات المتخذة ؟ ، وأخيراً ، ما نوع وطبيعة الصعوبات والتي واجهت الحكومة ، وتحد من نجاحها في هذا المجال ؟

وفي اتجاه بلوغ الهدف ـ الأجوبة ، تتوزع الدراسة مباحث ثلاثة : دوافع الحكومة اليمنية لتنظيم حمل الأسلحة والحد من تداولها ، الوسائل والإجراءات ، تقييم مستوى نجاح الجهود الحكومية ومعوقاتها .

المبحث الأول : دوافع الحكومة اليمنية لتنظيم حمل الأسلحة والحد من تداولها

في فرضية أساسية لها ، كانت الدراسة ، أرجعت مساعي الحكومة اليمنية في اتجاه تنظيم حمل الأسلحة والحد من انتشارها ، في السنوات الأخيرة ، إلى رغبتها في تعزيز حضورها في كافة مناطق البلاد ، من جهة ، وتوفير الأمن والإستقرار ، كبيئة لازمة للتنمية ، من جهة ثانية ، ثم من جهة ثالثة ، التأكيد على جديتها أمام المجتمع الدولي ، في محاربة الإرهاب ، والحرص على أمن واستقرار المنطقة .

وفي هذا المبحث ، تمضي الفرضية تلك في شق طريقها إلى التصديق ، من خلال مناقشة جملة من العوامل والمتغيرات المحلية والخارجية ، باعتبارها ، واقع إملاء وفرض ، أفضى بالحكومة اليمنية إلى السير في ذلك الإتجاه .

إبتداءً ، وعلى المستوى المحلي ، تبرز العلاقة الطردية المثبتة إحصائياً ، بين وجود الأسلحة النارية ، وانتشار الجريمة بمختلف أنواعها ، كعامل رئيس ، حيث في تفاصيله ، يتبين أن أغلب الجرائم التي ترتكب في البلاد ، يستخدم فيها السلاح الناري ، والأهم من ذلك ، هو المجال الذي تفسحه الكثافة في توافر الأسلحة ، أمام حصول التنظيمات الإرهابية ، على مستلزمات تنفيذ هجماتها العنيفة . .

وكمثال على ذلك ، تسوق الدراسة ، ما أظهرته نتائج التحقيقات ، في حادثة تفجير المدمرة الأميريكية (يو إس إس كول) ، من أن المادة المتفجرة التي قدر حجمها بنصف طن من مادة (سي 4) قد تم شراؤها من سوق الطلح ، لبيع الأسلحة في محافظة صعدة .

وإلى ذلك ، فإن توافر الأسلحة النارية والمتفجرات ، في أيدي المواطنين ، بذلك الكم الهائل ، واتساع نطاق المتاجرة بها ، يفضي إلى منازعة الدولة سلطة احتكار القوة .

ومن الملاحظ أن المناطق التي يتواجد فيها السلاح ، بكثافة ، مثل : مأرب ، والجوف ، وصعدة ، وشبوة ، وأبين ، هي إلى حد ما ، المناطق نفسها التي يضعف فيها نفوذ الدولة .

إن تحديات كتلك ، كانت مدركة لدى النخبة ، وصناع القرار ، منذ عقود مضت ، غير أن ظهور حركة التمرد الحوثية ، في محافظة صعدة ، وبروز حركة الإحتجاجات ، ذات النزعة المناطقية ، في بعض المحافظات الجنوبية ، وإمكانية تحولها إلى عمل مسلح ، أظهرت أن مخاطر انتشار السلاح ، تجاوزت مجرد التقليل من هيبة الدولة ، إلى تهديد أمن واستقرار ووحدة تراب البلاد .

وكما هو صحيح ، أن انتشار السلاح ، ليس السبب الأول والأخير ، لظهور مثل تلك الحركات ، فإن من المؤكد ، أن توافره يفاقمها ، ويطيل أمدها ، كما من شأنه ، أن يضاعف حجم الخسائر ، وهذا الرأي ، يجد مصداقيته ، في أينما توافرت الأسلحة ، برزت أعمال العنف ، ومظاهر التوتر .

وبالضرورة ، فما تمس به الأسلحة والمتفجرات أمن البلاد واستقرارها ، يطال بالتعطيل عجلة التنمية الإقتصادية ، سواء من خلال الإسهام في تفاقم وإطالة أمد العنف ، أو باعتبارها الأداة الرئيسية لمهاجمة المنشآت النفطية ، وكذا جرائم قتل واختطاف السياح .

على أنه إذا كانت تلك هي العوامل الداخلية ، التي فرضت على الحكومة الإتجاه نحو التعاطي ، مع قضية السلاح ، بقدر من الإهتمام ، فقد كان للحكومة في اهتمامها ذاك ، على ما يبدو ، مخاوف تتعلق بالمستقبل ، من حيث أن الموروث الإجتماعي ، والذي ظل طوال الفترة الماضية ، ينظم طريقة التعامل مع السلاح ، تتهدده العولمة بأخطار ، من بينها ، إمكانية تحول السلاح إلى أداة للجريمة المنظمة .

وتخلص الدراسة ، من تلك الجزئية المتعلقة بالعوامل الداخلية ، إلى القول ، أن تشجيع حركة السياحة ، والإستثمار في البلاد ، وخفض معدلات الجريمة ، بمختلف أنواعها ، وتعزيز سلطة الدولة ، وسيطرتها على كافة المناطق ، مثلت أهم أهداف الحكومة اليمنية ، في سعيها ، تنظيم حمل السلاح ، والحد من انتشاره .

وفي الموازاة ، هناك العوامل الخارجية ، بإملاءاتها ، على الصعيدين ، الإقليمي والدولي ، فإقليمياً ، ثمة إشارات ، إلى أن أسلحة استخدمت في هجمات إرهابية ، بالمملكة العربية السعودية ، كان مصدرها اليمن ، أو أنها مررت عبر أراضيه ، وبالتالي ، فقد اعتبرت تجارة السلاح في اليمن ، مشكلة للسعودية ، ومصدرا لتهديد أمنها ، ما دفعها إلى مطالبة اليمن ، بمعالجة الوضع ، مع إبدائها الإستعداد للتعاون ، من خلال المشاركة ، في تمويل عملية شراء الأسلحة الثقيلة والمتوسطة من المواطنين ، وهي المطالبة التي لم تجد اليمن بُدا من التعاطي معها ، لأسباب واعتبارات موضوعية ، تتعلق بنظرة صانع القرار اليمني ، إلى أهمية أمن السعودية واستقرارها ، بالنسبة لليمن ، وكذا ، بالنظر إلى محورية الدور السعودي في توجيه سياسة مجلس التعاون الخليجي ، وأيضاً ، باعتبار الأهمية التي توليها أميريكا والدول الغربية ، لأمن واستقرار السعودية .

أما على الصعيد الدولي ، فقد جاء اهتمام الحكومة اليمنية ، بقضية السلاح ، انعكاساً لاهتمام دولي بموضوع الأسلحة الصغيرة والخفيفة ، في إطار الحرب الدولية على الإرهاب ، وكان على اليمن أن تراعي التوجهات الجديدة ، للقوى الفاعلة في النظام العالمي ، ليس فقط من منطلق رغبتها في تأكيد مصداقيتها في التحالف مع المجتمع الدولي ، في محاربة الإرهاب ، وإنما أيضاً ، بحكم حاجتها للمساعدات والمعونات الخارجية ، لاسيما ، في ظل وجهة النظر الغربية إلى اليمن ، كأكبر مجمع للأسلحة الصغيرة ، غير المسيطر عليها ، في منطقة الشرق الأوسط ، وثاني دولة في العالم ، بعد الولايات المتحدة الأميريكية ، في هذا المجال .

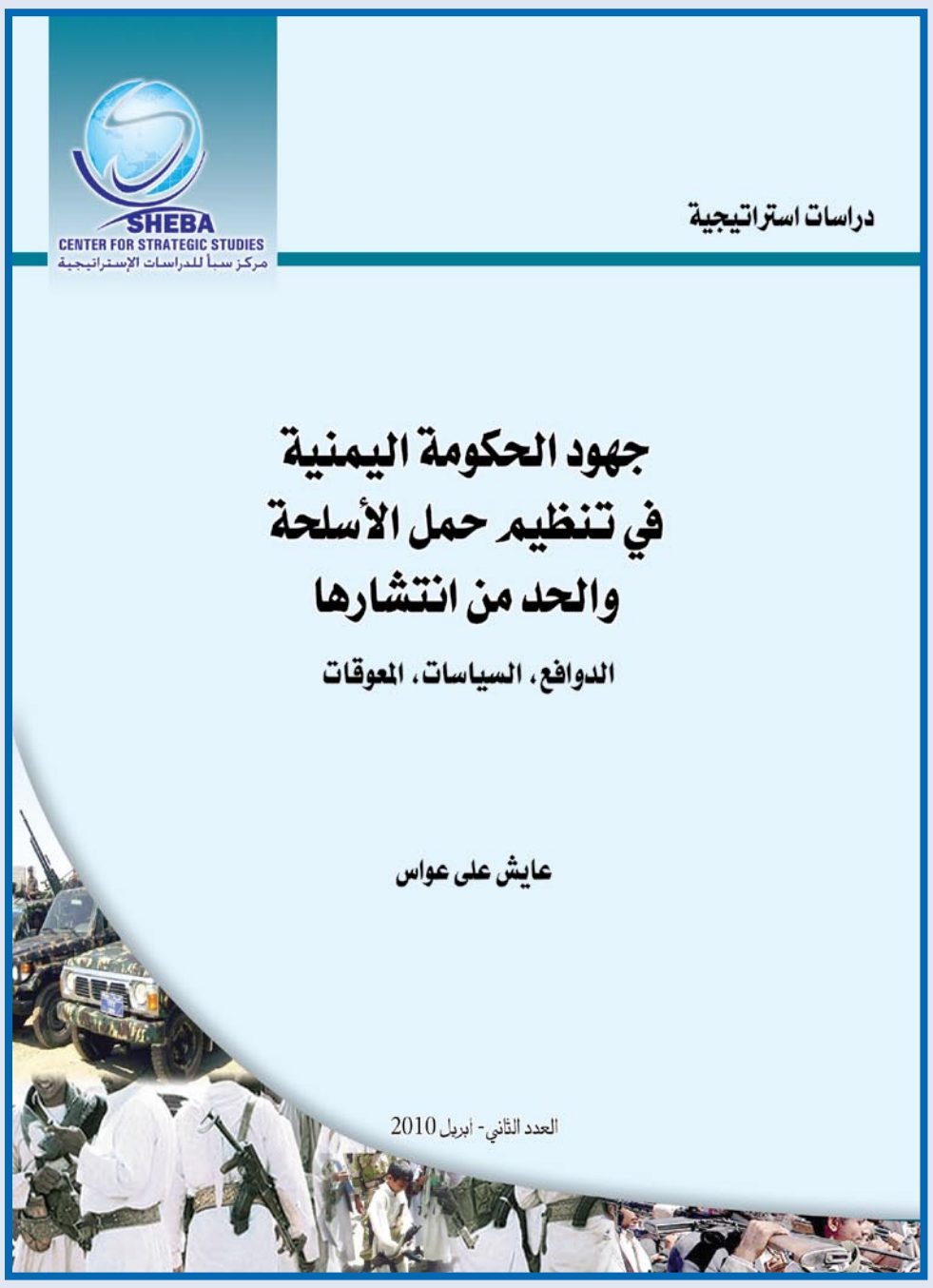

المبحث الثاني : الوسائل والإجراءات

هنا ، وفي سياق استعراض الوسائل والإجـراءات التي اتخذتها الحكومة ، في تعاطيها مع ظاهرة انتشار الأسلحة النارية ، تشير الدراسة أول ماتشير ، إلى الإجراءات القانونية والتشريعية ، باعتبارها الغطاء القانوني ، لتحقيق الحد من انتشار الأسلحة .

كان ذلك في العام 1992م ، عندما صادق مجلس النواب على " قانون تنظيم حمل الأسلحة والذخائر والمتفجرات والإتجار بها " ، وهو القانون الذي اكتفى بتنظيم حمل الأسلحة الشخصية ، في أمانة العاصمة ، وعواصم المحافظات ، والإتجار بها في عموم البلاد ، ولم يمنع حيازتها ، بل اعتبر ذلك حقاً للمواطن .

ورغم أن القانون أحاط بمشكلة حمل الأسلحة ، والإتجار بها ، وعلى ذلك النحو الذي أبرزته الدراسة من خلال وقوفها على جملة من نصوصه الجوهرية ، فإن المشكلة ، وبحسب الدراسة ، ظلت في تطبيقه ، وعدم اقتناع الحكومة به .

في هذا السياق ، يشار إلى مشروع قانون جديد ، تقدمت به الحكومة في العام 1994م ، ثم أعيد طرحه على مجلس النواب في العام 2005م ، ومرة ثالثة أعيد طرحه في يونيو 2007م ، غير أنه لم يصادق عليه ، حيث تمحور الخلاف حوله ، في نقطة تنظيم الحيازة ، والذي جاء بها مشروع القانون الجديد ، متجاوزاً بذلك قانون العام 1992م ، والذي اقتصر على تنظيم حمل السلاح فحسب ، وهو ما لاقى معارضة قوية داخل البرلمان ، من قبل القوى القبلية ، لاعتقادها أن من شأن تنظيم الحيازة ، أن يقلص نفوذ القبيلة .

ايضاً ، فثمة إجراءات أمنية عمدت إليها الحكومة ، كإلغاء تصاريح حمل السلاح القديمة ، والتي اتسمت عملية إصدارها بالعشوائية ، وعدم الإحتكام إلى ضوابط محددة ، وتم تخويل وزارة الداخلية ، دون غيرها ، حق إصدار تلك التصاريح .

كما صدرت في 19 يناير 2007م " لائحة تنظيم حماية كبار موظفي الدولة " ، بقرار من رئيس مجلس الوزراء ، وهو القرار الذي رأته الدراسة ملامساً لأهم الأسباب الرئيسية للمشكلة ، بوضعه الضوابط لواحد من أهم الأسباب المولدة لظاهرة حمل السلاح في المدن الرئيسية ، حيث أن معظم المظاهر المسلحة ، في المدن والأسواق ، وحتى في دور العبادة ، ارتبطت أساساً ، بمرافقي الشخصيات السياسية والإجتماعية.

وفي 23 أغسطس 2007م ، قـررت الداخلية حظر حمل الأسلحة في عواصم المحافظات ، وأمانة العاصمة ، فتلاشت المظاهر المسلحة ، وجرت مصادرة 136 ألف قطعة من الأسلحة حتى نهاية يونيو 2008م ، وانخفضت جرائم السطو على أراضي الدولة والمواطنين بنسبة ٪80 .

ومع تزايد حدة المواجهات المسلحة بين القوات الحكومية والعناصر التابعة لجماعة الحوثي ، أصدر مجلس الوزراء في 17 يونيو 2007م قراراً بإغلاق أسواق ومحلات بيع الأسلحة ، حيث ومع نهاية العام 2008م ، كانت قد أغلقت جميع أسواق السلاح ، وحوالي 250 محلاً ، من محلات بيع الأسلحة النارية والذخائر والمفرقعات ، من أصل 300 محلا ، واحتجاز ما يقارب 148 شخصاً ، لهم علاقة بتجارة الأسلحة ، في عدد من المحافظات .

غير أنه ، وبحسب الدراسة ، على الرغم من أقفال الأسواق ، وتوقيف عدد من تجار هذه المهنة ، مازال تداول الأسلحة ، والإتجار بها ، يمارس حتى اليوم .

كذلك ، وفيما يتعلق بقرار الحكومة ، في العام 2007م ، منع المتاجرة بالأسلحة بشكل نهائي ، فقد أثبتت الوقائع فيما بعد صعوبة التقيد بالقرار ، وتشير الدراسة في هذا الصدد ، إلى واقعة إيقاف السفينة المحملة بالذخائر والأسلحة ، في ميناء الحديدة ، والتي قالت الحكومة اليمنية ، أن تجاراً محليين ، استوردوها من الصين بوثائق مزورة .

الحكومة ـ أيضاً ـ وفي إطار جهوده في اتجاه الحد من انتشار الأسلحة ، منعت شراء الأسلحة عن طريق الوسطاء ، وفي أوائل اكتوبر 2009م ، جرى تعميم قائمة سوداء ، بعدد من تجار ومستوردي الأسلحة في البلاد ، قالت السلطات اليمنية ، أنهم سيخضعون للمساءلة القانونية ، كما وفي إطار الجهود ذاتها ، بادرت الحكومة إلى حصر وتوثيق موجودات القوات المسلحة والأمن من الأسلحة ، وذلك ، لسد واحد من مصادر تسرب الأسلحة والذخائر إلى أيدي المواطنين .

الجانب السياسي هو الآخر ، كان له نصيب من الجهود الحكومية ، حيث بادرت الحكومة اليمنية إلى التوقيع على جميع الإتفاقيات الدولية ، ذات الصلة بهذا المجال ، كبروتوكول الأمم المتحدة للأسلحة النارية ، وبرنامج العمل الخاص ، بمنع الإتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة ، إضافة إلى عملها على تطوير تنسيقها مع دول الجوار ، والقوى الدولية ، بالأخص السعودية والولايات المتحدة الأميريكية ، باعتبارهما الأكثر اهتماماً ، بملف الأسلحة في اليمن ، وكلاهما ساهم في توفير المبالغ المالية لشراء الأسلحة الثقيلة والمتوسطة من المواطنين .

وبحسب الدراسة ، فقد كان من المنطقي ، ومن المناسب ، أن تلتجأ الحكومة إلى شراء الأسلحة ذات الخطورة الأمنية العالية ، لأن أي خيار قانوني ، أو تدخل مباشر باستخدام القوة ، ما كان ليحل المشكلة ، إذا ما أخذت بالإعتبار التركيبة الثقافية والإجتماعية المعقدة للمجتمع اليمني .

المبحث الثالث : تقييم مستوى نجاح الجهود الحكومية ومعوقاتها

تلاحظ الدراسة ، في هذا المبحث ، وبسهولة ، أن جهود الحكومة حققت نتائج معقولة ، دون أن يعني ذلك ، أن تكون كامل الأهداف تحققت ، ذلك ، أنه في مقابل انخفاض معدل الحوادث الجنائية ، وفقاً للمعلن عنه رسمياً ، فقد ارتفعت في المقابل معدلات بعض الجرائم ، كالتقطعات القبلية .

زيادة على ذلك ، فإن الإجراءات الحكومية ، لم تنه تجارة الأسلحة بصورة كلية ، إذ أن الإتجار بالإسلحة ، ما زال يمارس فعلاً ، وإن بأشكال سرية ، كما لم تؤد الجهود الحكومية ، إلى تنشيط الحركة السياحية ، كهدف للحد من انتشار الأسلحة ، ارتبط بعملية اختطاف السياح ، حيث استمرت تلك العملية ، ويؤخذ على الحكومة ، ذلك الغموض ، الذي رافق جوانب من سياستها ، تتعلق بمصير الأسلحة المرتبطة بإغلاق محلات بيعها ، وما إذا كانت ستترك للتجار ، لاسيما ، وأن ثمة معلومات تشير إلى أن محلات بيع الأسلحة ، وفي بعض المحافظات ، قد عادت لممارسة نشاطها مرة أخرى بشكل علني .

وعلى ضوء ذلك ، فالدراسة تعتقد ، أن نجاح جهود الحكومة مرهون بأمرين اثنين : مدى قدرتها على قطع مصادر إمداد الأسلحة إلى أيدي المواطنين ، وقدرة الحكومة على احتواء ومعالجة الأسباب والعوامل التي تدفع الناس إلى امتلاك السلاح ، والتمسك بحيازته ، وهو ما لن يتأتى ، بدون الشعور الجمعي بالعيش في بيئة آمنة .

وعلى تعدد الصعوبات ، والعوائق ، كتعقيدات المجتمع اليمني ، وتناقضات مكوناته في الموقف من الجهود الرامية ، إلى الحد من انتشار الأسلحة ، وكصعوبة قطع مصادر تسريب السلاح ، تبعاً للصعوبة في فرض رقابة صارمة ، على كافة المناطق الحدودية ، أو لارتباط تجارة الأسلحة بأفراد قبليين ، وبمتنفذين . .

ـ على تعددها ـ فهي لاتبرر بأي حال من الأحوال ، توقف الحكومة عن مواصلة الجهود ، بل إن عليها تعزيزها ، لاسيما ، في ظل إدراكٍ لخطورة انتشار السلاح ، على أمن المجتمع ، ووحدته ، وعلى عملية التنمية في البلاد بشكل عام ، بات يتشاركه الجميع ، أكثر من أي وقت مضى .

قراءة : يحيى هائل سعيد

مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر

غسيل أرضية منزل بمساحة 100 م2 بواسطة الرش يحتاج 90 لتراً على الأقل بينما بواسطة المسح العادي يحتاج 18 لتراً

SHEBA CENTER FOR STRATEGIC STUDIES مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية

Water in Yemen 2011